عديمو الجنسية ومكتومو القيد في لبنان

بين الذلّ والظلّ وخطوات المجتمع الوطني

برنا حبيب وسميرة طراد

بالرغم من أن ظاهرة انعدام الجنسية في لبنان عمرها من عمر دولته وجنسيتها ، فإن هذه القضية بقيت، وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين، قضية يتيمة على كل الأصعدة السياساتية المحلية والدولية. كما لم تحظ باهتمام الكثير من الباحثين الأكاديميين القانونيين والاجتماعيين والناشطين في مجال حقوق الانسان.

ويختلف وضع عديمي الجنسية من بلد الى آخر، حسب قوانين كل بلد. وهذا ينعكس على الوجود القانوني لعديمي الجنسية في هذا البلد والحقوق التي يمكنهم أن يتمتعوا بها.

في لبنان، تتواجد فئتان أساسيتان من عديمي الجنسية: الفئة الاولى، وتعرّف بـ «مكتومي القيد»، وهي تشمل العدد الأكبر من عديمي الجنسية، وأفرادها لا وجود قانوني لهم بتاتاً أمام القانون والسلطات[1]. ويفتقد لبنان لأي إطار قانوني لعديمي الجنسية، وبالتالي لأي سجلات قيود لفئة «عديمي الجنسية/ مكتومي القيد». أما الفئة الثانية من عديمي الجنسية في لبنان، تعرف بـ "قيد الدرس"، هي فئة تتمتع ببعض الحقوق الأساسية وأهمها الوجود القانوني وبعض الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية. انما ملامحها وتاريخها وحلولها ما زالت عرضة للتأويلات والتفسيرات المتعددة. وهي ما زالت «قيد الدرس» منذ عشرات السنوات وتتكاثر من جيل الى آخر[2]...

وإذا أدّى مرسوم التجنيس الجماعي الذي أصدرته الدولة اللبنانية في العام 1994 إلى الحدّ من انعدام الجنسية عبر منحها لعدد من الأشخاص الذين كانوا محرومين منها لغاية تاريخه، فإن هذا المرسوم شمل بالواقع نسبة قليلة من عديمي الجنسية مقارنة بالأشخاص حاملي الجنسيات الأخرى الذين استفادوا منه. وقد فوّتت الدولة اللبنانيّة كما المجتمع الأكاديمي والمدني فرصة لطرح موضوع انعدام الجنسية على طاولات النقاش، وتحوّل الخطاب الى سياسي بامتياز بين معارض وموال، من بوابات التوازن الديمغرافي والطائفي وفزاعة التوطين وغيرها من الاعتبارات التي بقيت تطفو مع كل محاولة لإثارة موضوع الجنسية.

وهكذا، بقي موضوع انعدام الجنسية، أو «كتمان القيد» كما يحلو للدولة اللبنانية تسميته، طي الكتمان لسنوات طويلة. إلا أنه في السنوات الاخيرة، بدأ الاهتمام في لبنان بموضوع مكتومي القيد من قبل مجموعة صغيرة من هيئات المجتمع المدني مباشرة.

اللجنة الرسمية في هذا المجال هي اللجنة الوطنية لمعالجة أوضاع الأطفال اللبنانيين مكتومي القيد، وهي مكونة من هيئات مدنية وممثلين عن وزارات متعددة، تحت مظلة المجلس الأعلى للطفولة، وتركّز عملها على تسجيل ولادات الأطفال دون ال18 من العمر المولودين من آباء لبنانيين. وقد قامت بحملة إعلانية حول وجوب تسجيل الأطفال ومخاطر عدم التسجيل، وتقوم بالتوعية والإرشاد حول آليات التسجيل وبعمل المناصرة مع السلطات بالنسبة لأوضاع هذه الفئة وحلها.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار الى الحملة الواسعة بشأن حق المرأة اللبنانية بنقل الجنسية لأسرتها. وقد بادرت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي CRTDA إلى هذه الحملة تحت عنوان «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، بغض النظر عن جنسية الأب، مطالبة بتعديل القانون التمييزي ضد المرأة. ومن شأن الاستجابة إلى هذه الحملة أن ينعكس على شريحة واسعة من عديمي الجنسية الذين يولدون لأمهات لبنانيات متزوجات من مكتومي القيد أو قيد الدرس.

أما أولى المبادرات وأشملها والتي تمت في هذا المجال، فهي مبادرة جمعية روّاد فرونتيرز، التي انطلقت مع بدايات هذه الألفية. وكانت الجمعية، من خلال حوارها الدائم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موضوع الحماية الدولية بشكل عام، وموضوع انعدام الجنسية بشكل خاص، وراء اعتماد مكتب المفوضية في لبنان العمل مع السلطات الرسمية على انعدام الجنسية كأولوية استراتيجية. وكان تدخل الجمعية وعملها في هذا الاطار نابعاً من طبيعة عملها ووجودها والحقوق التي تتبناها وتدافع عنها والفئات التي تناصرها. فالجمعية وُجدت من أجل الدفاع عن حق كل إنسان بالوجود القانوني، والسعي إلى إيجاد بيئة تحمي وتعترف بكل إنسان موجود على الأراضي اللبنانية. ولأن عديمي الجنسية هم بمثابة نكرة أمام القانون والنظام السياسي السائدين، كان لا بد للجمعية من أن تسعى إلى الاعتراف بهم وبحقوقهم.

وما يميّز مبادرة جمعية رواد في موضوع عديمي الجنسية هو سعيها لإيجاد حلول قانونية، وسياساتية شاملة لجميع عديمي الجنسية من جهة. والعمل على الوقاية والحد من انعدام الجنسية كما على تحديد عديمي الجنسية وحمايتهم من جهة أخرى. غير أن عملها يتكامل بالطبع والى حد بعيد مع عمل كل من «اللجنة الوطنية لمعالجة اوضاع الاطفال اللبنانيين مكتومي القيد» التي تركز حصراً على إحدى فئات عديمي الجنسية من مكتومي القيد الذين لدى أهلهم قيود لبنانية، ويتكامل أيضا مع عمل CRTDA التي يتركّز عملها في المقام الاول على المطالبة بحق المرأة اللبنانية باعطاء جنسيتها لاولادها.

وكان بدء اهتمام هذه الجمعية بهذه الظاهرة مع تبنيها حالة 3 أخوة من والدين لبنانيين غير مرتبطين بزواج شرعي ولم تسجل ولاداتهم. وقد نجحت الجمعية بعد توكيل محام لمتابعتها أمام القضاء، بالاستحصال على هويات لبنانية لهم، ولكن بعد حوالي عشر سنين.

وفي محاولة للتخفيف من انعدام الدراسات الاكاديمية والقانونية حول ظاهرة انعدام الجنسية في لبنان، قامت الجمعية بدراسة قانونية هي الأولى في لبنان حول هذه الظاهرة من خلال مسح وتحليل القوانين والاجتهاد والاستشارات والآراء والممارسات الادارية[3]. وتفيدنا هذه الدراسة في معرفة الأرضية القانونية والسياساتية لانعدام الجنسية وأسباب هذه الظاهرة والحلول الممكنة لها، ومدى تسبب أحكام القانون اللبناني أو تطبيقها وتفسيرها بها أو مدى مساهمتها في الوقاية منها ووضع حد لها (2011). وقد بيّنت أن القانون اللبناني يتضمن ضمانات هامّة ضد انعدام الجنسية، خصوصاُ لجهة اعتماد رابطة الأرض لاكتساب الجنسية اللبنانية بحكم القانون كلما تبين أن المولود سيكون عديما للجنسية في حال عدم منحه إياها. كما يتضمن إمكانيات لمعالجة الغالبية الساحقة من حالات انعدام الجنسية عن طريق اللجوء إلى القضاء. إلا أن ثغرات متعددة في توضيح الإجراءات كما في تطبيق القانون وتفسيره، أدت إلى عدم تنفيذ هذه الضمانات اداريا إضافة إلى جهل هذه الضمانات القانونية أو أيضا أكلاف اللجوء الى القضاء.

تبعت هذه الدراسة طاولة مستديرة مع السلطات اللبنانية المعنية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص وخبراء دوليين ومحامين. في العام 2011، كانت المناسبة الأولى لطرح هذا الموضوع على النقاش. ثم تطوّر التعاون بين مختلف هذه الأطراف، وأنشئت لجنة وزارية تضم وزارات الداخلية والبلديات (المديرية العامة للأحوال الشخصية والمديرية العامة للأمن العام) والصحة العامة والشؤون الاجتماعية والعدل والتربية والتعليم العالي، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة (مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة) وجمعية روّاد فرونتيرز، للتداول في قضية انعدام الجنسية بشكل دائم، ودراسة المبادرات والآليات الرامية الى الوقاية والحد منها. ومن أوائل نتائج هذا الحوار العمل المشترك على حملة توعية وطنية حول أهمية تسجيل الولادات، بهدف الوقاية من نشوء حالات انعدام جنسية جديدة.

كما نظمت الجمعية عام 2014 مجموعة لقاءات مع مختارين في عدد من الأقضية اللبنانية ومع مكتومي القيد في كل المناطق، للوقوف على واقع ظاهرة انعدام الجنسية واشكاليات المعنيين بها. ونظمت بناء على ذلك وعلى نتائج عملها المتراكم، سلسلة لقاءات حوارية مع الموظفين التقنيين في وزارات مجموعة العمل، تمت خلالها مناقشة إشكاليات نظام تسجيل الولادة في لبنان والإقتراحات والتوصيات لتطويره وتحسينه في إطار الوقاية من كتمان القيد. وأتبعتها عام 2015 بلقاءات مركّزة مع مجموعات مصغّرة مع موظفين رسميين حول الآليات العملية لتطوير وتحديث نظام تسجيل الولادات، تهدف الى تطوير الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة، لايجاد آلية للوقاية من إنعدام الجنسية، وللعمل على وضع نظام لتحديد عديمي الجنسية في لبنان وتزويدهم ببطاقات تعرّف بهم وتعترف بوجودهم، ووضع نظام للحد من إنعدام الجنسية بالنسبة للحالات القائمة، لا سيما التاريخية منها. وقد بيّنت الدراسة الميدانية لجمعية روّاد أن لهذه الحالات الأخيرة روابط متينة ووثيقة بلبنان، لا سيما على مستوى الأصول العثمانية اللبنانية والولادة في لبنان.

ونظرا لعدم توفر معطيات نوعية أو كمية حول عديمي الجنسية في لبنان، قامت الجمعية بتنفيذ دراسة ميدانية أولية (2012، غير منشورة)، هي الأولى من نوعها، على عيّنة من الأسر التي تضم عديمي جنسية، موزعة على كافة الأراضي اللبنانية، هدفت إلى فهم ملامح وفئات عديمي الجنسية وأسباب انعدام جنسيتهم، والسعي إلى معرفة الحجم التقريبي لهذه الظاهرة[4].

كما تعمل الجمعية على تقديم المشورة القانونية لعدد من الحالات الفردية، وعلى تقديم حالات تقاض استراتيجي. ومن جهة أخرى، تنشر رواد فرانتيز مجموعة أدوات تثقيفية مبسطة لعديمي الجنسية وللوقاية من انعدام الجنسية، أبرزها دليل لتسجيل الزواج ودليل لتسجيل الولادات وكتيّبات حول تسجيل الولادات للأفراد الذين ينتمون إلى مختلف الأوضاع القانونية لبنان.

---

1. برنا حبيب، «مكتوم القيد» تعريف غير موجود لشخص قانونا «غير موجود»، المفكرة القانونية–لبنان، عدد خاص عن عديمي الجنسية في المنطقة العربية، كانون الأول / ديسمبر 2015.
2. يمنى مخلوف، «الجنسية قيد الدرس» او «انعدام جنسية، قيد دائم»؟ المفكرة القانونية–لبنان، عدد خاص عن عديمي الجنسية في المنطقة العربية، كانون الأول / ديسمبر 2015.
3. «بين الظل والذل»، متوفرة على https://frontiersruwad.scribd-id70512865-/09/01/wordpress.com/2012/keykey-1jyf34nvavu1k2aetsoj-modelist
4. غيدة فرنجية، من هم عديمو الجنسية في لبنان؟ ضحايا تتكاثر بالوراثة في ظل لا مبالاة الدولة، المفكرة القانونية–لبنان، عدد خاص عن عديمي الجنسية في المنطقة العربية، كانون الأول / ديسمبر 2015.